الأمم المتحدة S/2010/565

مجلس الأمن

Distr.: General
1 November 2010
Arabic
Original: English

التقرير الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لمدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور التقرير السابق للأمين العام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/352).

٢ – للمرة الأولى منذ وقف الأعمال القتالية بين الطرفين في آب/أغسطس ٢٠٠٦، اندلع قتال مباشر بين الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية في ٣ آب/أغسطس، أسفر عن وقوع خسائر لدى الجانبين. وهذا الحادث، وهو الأخطر من نوعه منذ وقف الأعمال القتالية، شكل دليلا على هشاشة الوضع الأمني على طول الخط الأزرق وهدد بتصعيد حدة التوتر على نحو خطير بين الطرفين.

٣ – وما برحت جميع الأطراف تعلن عن تمسكها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكمله، لكنها انتهكت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبشكل متكرر ومستمر ما عليها من التزامات بمقتضى هذا القرار. ولم يُحرز أي تقدم في مجال الوفاء بأهم ما يقتضيه هذا القرار، من ضمنه الانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المجاورة لها، على نحو ما يوضحه هذا التقرير بمزيد من التفاصيل. كما أنه لم يتم الانتقال من مرحلة وقف الأعمال القتالية إلى مرحلة الوقف الدائم لإطلاق النار، على غرار المطلوب في القرار.

٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتدت حدة التوتر السياسي في لبنان بشكل ملحوظ بسبب التخمينات والتصريحات العلنية المتعلقة بالقرارات الظنية التي ستصدرها المحكمة الخاصة بلبنان. وإزاء هذه الخلفية، عقد في بيروت في ٣١ تموز/يوليه اجتماع قمة بارز ضم رئيس الجمهورية اللبنانية وعاهل المملكة العربية السعودية ورئيس الجمهورية العربية السورية، تمكن من خفض حدة التوتر الذي، للأسف، عاد إلى الظهور في الأسابيع الأخيرة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي حين أن مؤسسات الدولة، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، ماضية في الاضطلاع بعملها، فإن الخلاف إزاء المحكمة الخاصة أدى إلى تدهور التوافق السياسي السائد منذ تشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٩.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل لبنان والجمهورية العربية السورية توثيق التعاون بينهما. ففي ١٨ تموز/يوليه، وقّعا ١٧ اتفاقا بشأن قضايا أمنية واقتصادية خلال زيارة إلى دمشق أجراها وفد وزاري لبناني برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري. وبعض هذه الاتفاقات يتعلق مباشرة بإدارة الحدود بين البلدين. وعقدت اجتماعات لاحقة بين الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء سعد الحريري، وذلك أثناء اجتماع القمة الثلاثي الذي عقد في بيروت في ٣١ تموز/يوليه وشاركت فيه المملكة العربية السعودية، ومن ثم في دمشق في ٢٩ آب/أغسطس. وإن هذه الاتصالات، لئن كانت تتناول العلاقات الثنائية بين البلدين، يُتوقع أن تتجسد في تقدم إضافي في مجالات بارزة لها وقع مباشر على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكمله.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة

٦ - أحال المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة في ١ أيلول/سبتمبر، في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/64/908-S/2010/460)، معلومات عن التحقيقات المتواصلة التي تجريها الأجهزة الأمنية اللبنانية بشأن شبكات التجسس الإسرائيلية المزعومة في لبنان، مؤكدا أنها تشكل اعتداء صارخا على لبنان وسيادته. وذكرت الرسالة، في جملة أمور، أن ''وجودها يتعارض مع القرارات الدولية، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الفقرة ٥''. وتضمنت الرسالة قائمة بأسماء أشخاص زعم أنهم ضالعون في شبكات التجسس هذه، وقد حوكم بعضهم.

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)

٧ - كانت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من وقوع عدة حوادث أمنية كبيرة فيها. وضمّنت الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، التي أوصيت فيها بتمديد ولاية اليونيفيل (S/2010/430 و Corr.1)، معلومات عن عملية تبادل إطلاق النار بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي التي وقعت في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ في منطقة العديسة. وعقب هذا الحادث، أكد الطرفان التزامهما بوقف الأعمال القتالية وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨ - وأنهت اليونيفيل تحقيقاتها في حادث ٣ آب/أغسطس، وفي أواخر الشهر نفسه، أطلعت الطرفين على التقرير المتعلق بنتائج تحقيقاتها هذه. وتبين من التحقيقات المذكورة أن الموقع الذي استخدمته إسرائيل لقطع الشجرة والمكان الذي كانت تنتشر فيه قوات جيش الدفاع الإسرائيلي كانا على مسافة نحو ٩٣ مترا جنوبي الخط الأزرق. وكان أفراد الجيش اللبناني وجنود اليونيفيل منتشرين على طول الطريق الرئيسي في قرية العديسة الذي يستخدمه عادة، دون أي اعتراض من جانب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الجيشُ اللبناني والمدنيون اللبنانيون وقوات اليونيفيل، على الرغم من أنه يقع على بعد عدة أمتار من جنوب الخط الأزرق. وإن اليونيفيل، سعيا منها لمنع تفاقم الوضع، طلبت من الجيش اللبناني عدم إطلاق النار واقترحت على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إرجاء قطع الشجرة ليوم وجعلها تقوم هي بذلك. غير أن كلا الطرفين رفضا اقتراح اليونيفيل. وإن جنود الجيش اللبناني هم الذين بادروا إلى اتخاذ مواقع قتالية، مصوبين أسلحتهم باتجاه الجنود الإسرائيليين. وبعد ذلك مباشرة، اتخذ جنود جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع قتالية أيضا، مصوبين أسلحتهم باتجاه جنود الجيش اللبناني. وأظهرت التحقيقات أن أول عيار ناري أُطلق في الهواء كان من قبل جندي لبناني، أعقبه، بعد ثوان، إطلاق عيارين ناريين آخرين ووابل من الرصاص من قبل جنود آخرين من الجيش اللبناني. بعدئذ، أطلق جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي الموجود في الموقع النار باتجاه جنود الجيش اللبناني. وإن إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على الجيش اللبناني عبر الخط الأزرق جاء بعد إطلاق الجيش اللبناني النيران باتجاهه. واستمر تبادل إطلاق النار ثلاث ساعات تقريبا، كان فيها إطلاق النيران متفاوت الكثافة ومتقطعا. واستخدم الجيش اللبناني أسلحة شخصية ورشاشا من عيار متوسط، وأطلق مرة على الأقل قذيفة آر بي جي. واستخدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحة شخصية وثقيلة وقذائف الدبابات وقذائف المدفعية وصواريخ أُطلقت من طائرات هليكوبتر هجومية. وتبين من التحقيقات أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، أيا تكن الاحتمالات، تعرضوا لنيران استهدفتهم من المنطقة الموجودة خلف موقع تواجد عناصر الجيش اللبناني على طريق العديسة. وأثناء تبادل إطلاق النار، أطلقت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي النار على مواقع الجيش اللبناني الواقعة على مسافة من مكان الحادث.

٩ - وخلص التحقيق الذي أجرته اليونيفيل إلى أن إطلاق عناصر الجيش اللبناني النار، الذي تسبب بتبادل إطلاق النيران، يشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وخرقا فاضحا لوقف الأعمال القتالية. وإن إطلاق الجيش اللبناني النار وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي عليه عرضا سلامة المدنيين اللبنانيين وقوات اليونيفيل للخطر. وقدم الطرفان تعليقاتهما على

التقرير الذي أعدته اليونيفيل بشأن تحقيقاتها، وأخذتها البعثة في الاعتبار أثناء وضع التقرير في صيغته النهائية. غير أن هذه التعليقات لم تغير نتائج هذه التحقيقات.

١٠ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، حدث انفجار في الطابق الأول لأحد المنازل على مشارف بلدة الشهابية الواقعة في القطاع الغربي، تسبب باندلاع حريق في غرفتين من المنزل وفي مرأب مجاور. وأكدت النتائج الأولية للتحقيق الذي أجرته اليونيفيل صحة هذه المعلومات. إلا أن التحقيق لم يحدد سبب الانفجار لأنه تم العبث بالأدلة الممكن أن تثبته أو أزيلت قبل السماح لفريق التحقيق التابع لليونيفيل بالوصول إلى موقع الانفجار. وإن الغرض من التحقيق الذي لا تزال تجريه اليونيفيل هو التحقق مما إذا كانت توجد في الموقع المذكور أسلحة وما يتصل بها من عتاد غير مأذون به، ومما إذا كان المنزل يُستخدم للقيام بأنشطة مخالفة للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم تُتح لليونيفيل وللجيش اللبناني فرصة الوصول فورا ودون عائق إلى الموقع عقب الانفجار، ولم يتمكنا من دخول جزء من المبنى إلا في المساء، بعد مواجهات طويلة بين الجيش اللبناني والسكان المحليين، كانت عنيفة في بعض الأحيان. وتعذر عليهما حينئذ العثور على أي أدلة تثبت وجود أسلحة أو ذخائر. وعمدت اليونيفيل، وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة والدائمة ودعما منها للجيش اللبناني (المحيط الداخلي)، إلى إبقاء جنود لها، طوال الليلة التي أعقبت الانفجار، على مسافة حول المنطقة التي حدث فيها الانفجار (المحيط الخارجي). ومنع أشخاص يرتدون ملابس مدنية اليونيفيل والجيش اللبناني مرتين من التنقل بحرية في المنطقة التي حدث فيها الانفجار. ووفقا للمعلومات المتوافرة، من المحتمل أن تكون قد نُقلت أغراض من أجزاء أخرى من المبنى خلال الليلة الفاصلة بين يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر.

١١ - وما برح جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك منه للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالرغم من أن على إسرائيل سحب قواتها من المنطقة، واصلت اليونيفيل التحاور مع الطرفين لتيسير هذا الانسحاب. وبينما تتواصل المباحثات على أساس الاقتراح الذي قدمته اليونيفيل في آب/أغسطس ٢٠٠٨، بدأ يبحث المنسق الخاص للبنان وقائد قوة اليونيفيل مع الطرفين نوع الخطوات الانتقالية التي يمكن اتخاذها لتسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من هذه المنطقة.

١٢ - واستمر اختراق الأجواء اللبنانية بشكل شبه يومي من قبل طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي التي تضم عددا كبيرا من الطائرات الحربية، لكن معظمها من الطائرات بدون طيار. وتشكل هذه الطلعات الجوية انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية.

واحتجت اليونيفيل على جميع الانتهاكات الجوية، وطلبت من إسرائيل وقفها فورا. واحتجت الحكومة اللبنانية هي أيضا على هذه الانتهاكات، مطالبةً بوقفها الفوري. وتصر الحكومة الإسرائيلية على أن الطلعات الجوية هذه لا بد منها لدواع أمنية، متذرعةً، في جملة أمور، بما تعتبره عدم إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة.

١٣ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، أطلقت النار من موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق باتجاه قرية عيتا الشعب اللبنانية (القطاع الغربي). وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل لاحقا أن عطلا مفاجئا في السلاح كان وراء ذلك. وأعربت اليونيفيل عن احتجاجها لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على هذا الانتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٤ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، خطف جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي راعيا لبنانيا كان يرعى ماشيته في منطقة مزارع شبعا القريبة من الخط الأزرق. وأطلق سراحه في اليوم التالي في الناقورة عند نقطة العبور إلى مركز اليونيفيل التي سلمته بدورها إلى السلطات اللبنانية. وخلص التحقيق الذي أجرته اليونيفيل، استنادا إلى كل ما توافر من أدلة، إلى أن الراعي اجتاز الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٥ - وحدثت انتهاكات برية أخرى للخط الأزرق، غير مقصودة بمعظمها، أكثرها من قبل رعاة ومزارعين يرعون قطعانهم أو يعملون في حقولهم، ومدنيين يمارسون السباحة في نهر الحاصباني، جنوبي قرية الغجر. وكثّف الجيش اللبناني وجوده في منطقة الحاصباني وبدأ يعمل عن كثب مع اليونيفيل لتعريف السكان المحليين والزوار على مكان الخط الأزرق، مما أدى إلى انخفاض عدد هذه الانتهاكات وتخفيف حدة التوتر في المنطقة. وشاهدت اليونيفيل، عدة مرات، مدنيين يلقون الحجارة على السياج الإسرائيلي في مشاع بلدة كفركلا. وتعاونت عناصر من الجيش اللبناني مع أفراد من اليونيفيل لوقف هذه الأعمال التي ترفع مستوى التوتر على طول الخط الأزرق.

١٦ - وحتى الآن، اتفق الطرفان على وضع علامات مرئية في خمس نقاط على مسافة على الخط الأزرق يبلغ طولها ٣٨ كيلومترا. ولا بد لوضع هذه العلامات من نزع الألغام والتخلص من الذخائر غير المنفجرة، ليتسنى بلوغ هذه المنطقة بدون أي خطر لترقيم الإحداثيات ووضع العلامات على الخط الأزرق. ويبلغ عدد العلامات التي وُضعت في هذه المسافة التي تشمل النقاط الخمس ٤٩ علامة من أصل ما يقدَّر مجموعه بـ ١٧١ علامة. ونزعت اليونيفيل الألغام من منطقة تشمل ١٢٩ نقطة للوصول إليها بأمان. وبعد تأخر عملية وضع العلامات في الأشهر الأخيرة بسبب خلافات بشأن نقاط كانت قد وُضعت عليها علامات، أشار الطرفان إلى استعدادهما لاستئناف عملية وضعها من منطلقات عملية

ومرنة. ونتيجة لذلك، ترأس قائد القوة في ١٨ آب/أغسطس لقاء ثلاثيا خاصا كُرس لبحث عملية وضع العلامات المرئية على طول الخط الأزرق. ونوقشت في الاجتماع الطرق الكفيلة بتسريع عجلة بت الجوانب الفنية لهذه العملية. وأكد الطرفان من جديد أيضا أنهما سيحترمان الخط الأزرق على النحو الذي حددته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠.

١٧ - وما زال يُحرز تقدم في المرحلة الأولى من مشروع الجيش اللبناني المتمثل في شق طرقات على طول الخط الأزرق، وتساعده اليونيفيل على تنفيذ المشروع عبر وضع المعدات الهندسية التابعة لها في تصرفه. وقد تم الانتهاء من شق ست شبكات طرق من أصل الشبكات الـ ١١ المقرر شقها، وبدأ العمل على الشبكة السابعة.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت حالات صوب فيها كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي الأسلحة باتجاه الآخر على جانبي الخط الأزرق الفاصل بينهما، وأبدى الأفراد العسكريون والمدنيون، على حد سواء، سلوكا عدائيا وتلفظوا بكلمات بذيئة وقاموا بحركات بقصد التهديد. وقامت اليونيفيل، كلما سنحت لها الفرصة، بالتدخل بين عناصر الجيش اللبناني وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي لتخفيف حدة التوتر، واحتجت على هذه الأفعال.

١٩ - وعلى النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن، استمرت الجهود بين اليونيفيل والجيش اللبناني لتكثيف تنسيق الأنشطة التي يضطلعان بها ولتعزيز التعاون بينهما. وحافظ كل منهما على المواقع الخاصة به واستمرا في الاضطلاع بعملياتهما اليومية التي تشمل تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش ومواقع المراقبة، وواصلت اليونيفيل دورياتها الجوية بالطائرات المروحية. كما واصل الجيش اللبناني واليونيفيل عملياتهما المشتركة التي شملت ١٥ عملية للحيلولة دون إطلاق ما متوسطه ١٥ قذيفة وذلك على فترات امتدت كل منها ٢٤ ساعة، وثلاث دوريات راجلة يوميا منسقة على طول الخط الأزرق، وإقامة ١٦ نقطة تفتيش مشتركة، ٦ منها بموازاة نهر الليطاني. وفي مطلع آب/أغسطس، رفع الجيش اللبناني عدد ألويته في منطقة عمليات اليونيفيل من ثلاثة إلى أربعة ألوية.

٢٠ - ومنذ صدور تقريري السابق، أجرت اليونيفيل والجيش اللبناني أربع مناورات مشتركة لإطلاق النيران، شملت مناورة واحدة لإطلاق نيران المدفعية، وعملية تدرّب واحدة على إجلاء المصابين. والغرض من هذه المناورات، فضلا عن التدرّب على مهارات محددة، هو تعزيز آليات الاتصال ومعايير العمل للجهتين. وتواصلت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشطة التدريب المشتركة بين القوة الضاربة البحرية والقوات البحرية اللبنانية، بحرا وبرا.

٢١ - وضمّنت الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/430 و Corr.1) والمؤرخة ١١ آب/أغسطس معلومات عن الحوادث التي وقعت خلال عملية نشر اليونيفيل جميع أفرادها يومي ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه، ومنع دورية لليونيفيل من الحركة في ٣ تموز/يوليه في محيط قرية تولين (القطاع الغربي). وخلص التحقيق الذي أجرته اليونيفيل بشأن حادث ٣ تموز/يوليه إلى أن الطريقة التي منع بها المدنيون اللبنانيون جنود اليونيفيل من التقدم، دلت على أن هذا الحادث، كان، على ما يبدو، منظما ومنسقا. وإن تكرار منع اليونيفيل من التنقل بحرية، والاعتداء اللاحق على أفراد القوة ومركباتها، وسرقة أسلحة في ٣ تموز/يوليه، التي حالت دون اضطلاع هذه القوة بواجباتها ومسؤولياتها في منطقة عملياتها، تشكل انتهاكا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٧٣ (٢٠٠٧). وأصدر مجلس الأمن بيانا استنكر فيه حادث ٣ تموز/يوليه، وعقد قائد القوة اجتماعات مع القيادات اللبنانية السياسية والعسكرية، ومع رؤساء البلديات والسلطات المحلية؛ إضافة إلى ذلك، وجه رسالة مفتوحة إلى سكان منطقة عمليات اليونيفيل. وأصدرت الحكومة اللبنانية بيانا أعربت فيه عن دعم اليونيفيل، وتلقى قائد القوة تأكيدات بأن اليونيفيل ستبقى تتمتع بحرية الحركة دون أي عائق في منطقة عملياتها.

٢٢ - وإضافة إلى عمليات إعاقة حرية حركة اليونيفيل في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه و ٣ أيلول/سبتمبر المذكورة أعلاه، ألقى مدنيون الحجارة في ١٤ أيلول/سبتمبر في محيط جبال البطم، مما ألحق أضرارا طفيفة بعدة سيارات تستخدمها اليونيفيل في دورياتها. وما خلا ذلك، تتمتع اليونيفيل عموما بحرية الحركة في منطقة عملياتها بأسرها، فتسيِّر ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ دورية شهريا، وإن موقف السكان المحليين من اليونيفيل لا يزال، في الغالب، إيجابيا.

٢٣ - وبقيت وحدة الشؤون المدنية والتنسيق المدني - العسكري على تواصل وثيق مع السكان المحليين، ساعيةً لحل أي مسألة يحتمل أن تتسبب بمشاكل، وللتخفيف مما تخلفه العمليات الواسعة النطاق التي تنفذها القوة من أثر على حياتهم اليومية. وإن توفير المساعدات الإنسانية وتطوير البنى التحتية وبناء القدرات والتدريب المهني من خلال الأنشطة التي تنفذها البلدان المساهمة بقوات والمشاريع الممولة من ميزانية اليونيفيل، أمور ما زالت تساهم في توثيق العلاقات بين اليونيفيل والسكان المحليين.

٢٤ - وواصلت اليونيفيل تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني عبر الشروع في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة، باستثناء

التابع منها للحكومة اللبنانية واليونيفيل، وذلك وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويشكل هذا الأمر أحد الأهداف الطويلة الأجل.

٢٥ - وما زالت الحكومة الإسرائيلية تؤكد أن حزب الله ماضٍ في تعزيز وجوده العسكري وقدراته العسكرية، بما في ذلك داخل منطقة عمليات اليونيفيل. وهي تزعم أن سبب الحادث الذي وقع في بلدة الشهابية في ٣ أيلول/سبتمبر هو انفجار مستودع للأسلحة عائد لحزب الله، مؤكدة مزاعمها بأن حزب الله يخزن الأسلحة ويحفظها في قرى تقع جنوبي نهر الليطاني في انتهاك منه للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما تتهم إسرائيل حزب الله بأنه يضع مواقعه ووحداته العسكرية داخل المناطق المأهولة بالسكان في جنوب لبنان. وتزعم أيضا أنه يجري نقل أسلحة غير مأذون بها إلى لبنان، بما في ذلك إلى منطقة عمليات اليونيفيل.

٢٦ - وتعمد اليونيفيل، بالتعاون مع الجيش اللبناني، ولدى تلقيها معلومات محددة، إلى التحقيق فورا في أي ادعاء بوجود أفراد مسلحين أو أسلحة بصفة غير شرعية في منطقة عملياتها. وهي لا تزال مصممة على استخدام جميع الوسائل التي تجيزها لها ولايتها والحد الأقصى مما تجيزه لها قواعد الاشتباك الخاصة بها. غير أنه لا يحق لها، في إطار ولايتها، تفتيش المنازل والممتلكات الخاصة ما لم تكن هناك أدلة موثوقة على أن ثمة انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما وجود خطر وشيك بتنفيذ عمل قتالي من هذه المنازل بالتحديد. وحتى الآن، لم تتلق اليونيفيل أي دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم تعثر على أي دليل على ذلك. وأكدت قيادة الجيش اللبناني من جديد أنها ستتحرك على الفور ما إن تتلقى أدلة على وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة، لوضع حد لأي نشاط غير قانوني ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة، وتحديدا تلك المتعلقة بالوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين ولأسلحة جنوبي نهر الليطاني. وعلاوة على ذلك، قامت اليونيفيل بعمليات تفقد روتينية لمواقع، من بينها تحصينات وكهوف،كُشف عنها سابقا وكانت تستخدمها عناصر مسلحة في منطقة العمليات، ولكنها لم تعثر على ما يشير إلى أنها تستخدم من جديد ولا على ما يثبت إقامة مواقع عسكرية جديدة في منطقة عملياتها.

٢٧ - وإن الهجمات الصاروخية التي نُفذت انطلاقا من منطقة عمليات اليونيفيل وتفجير العبوات الناسفة ضد قوات اليونيفيل والكشف عن أسلحة وذخائر وما يتصل بها من عتاد، مع أنه لم تقع أي منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دليل على أن ثمة أسلحة في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني وأن هناك عناصر مسلحة معادية جاهزة لاستخدامها. وواصل

الجيش اللبناني واليونيفيل تنسيق التدابير التي تكفل، تحديدا، عدم وجود عناصر مسلحة في المنطقة وإجهاض أي محاولة لنقل أسلحة غير مأذون بها، إلى المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تصادف اليونيفيل أي أفراد مسلحين غير مأذون لهم في منطقة العمليات، باستثناء أفراد كانوا يحملون بنادق مخصصة للصيد ويصيدون الطيور. وواصل الجيش اللبناني واليونيفيل العمل لوقف جميع عمليات الصيد، واحتجز الجيش اللبناني عددا من الأفراد وصادر بنادقهم. إضافة إلى ذلك، كان في داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الواقعة في منطقة العمليات أفراد مسلحون وأسلحة.

٢٩ - وواصلت القوة الضاربة البحرية تنفيذ ولايتها التي تشمل مهمتين أولاهما حظر الملاحة ضمن منطقة العمليات البحرية وثانيهما تدريب القوات البحرية اللبنانية. ومضت هذه القوات في المساهمة في العمليات البحرية باعتراض السفن التي تقترب من الموانئ اللبنانية وإعداد خرائط للمياه الإقليمية اللبنانية بمساعدة من العاملين في محطات الرادارات الساحلية. وقامت القوة الضاربة البحرية، منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، باعتراض وتفتيش نحو ٦٠٣ ٣٣ سفن. ومنذ صدور تقريري السابق وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، نُفذت ٩٦ عملية تفتيش إضافية لسفن اشتُبه فيها. وفتشت القوات البحرية اللبنانية وموظفو الجمارك هذه السفن للتأكد من أنه لا يوجد على متنها أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد غير مأذون به، وسُمح لها جميعها بمتابعة طريقها. وخلال التدريبات المشتركة على اعتراض السفن، واصل أفراد القوات البحرية اللبنانية إظهار قدرتهم المتزايدة على إجراء مثل هذه العمليات ومراقبة المياه الإقليمية اللبنانية من خلال استخدام الرادارات الساحلية. غير أن العمليات التي تنفذها القوات البحرية اللبنانية لا تزال محدودة، كما ذكرت سابقا، لعدم وجود العدد الكافي من السفن، بما في ذلك السفن التي يمكن أن تعمل في ظروف جوية سيئة.

٣٠ - وتواصلت الحوادث على طول خط الطوافات وذلك عدة مرات في الأسبوع، إذ إن القوات البحرية الإسرائيلية أطلقت قنابل تحت سطح البحر وقنابل مضيئة وأعيرة نارية تحذيرية على طول هذا الخط، معلنةً أنها تقوم بذلك كتدابير أمنية لمنع سفن الصيد اللبنانية من الاقتراب من الخط المذكور. ولا تشمل مهام اليونيفيل مراقبة خط الطوافات التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد ولا تعترف بها الحكومة اللبنانية. لكن الطرفين ذكرا في إطار الاجتماعات الثلاثية أنه يلزم إنشاء آلية أمنية لمنع الحوادث التي تشهدها منطقة خط الطوافات. واليونيفيل مستعدة لمساعدة الطرفين، في حال موافقتهما، على الشروع في ذلك.

باء – ترتيبات الأمن والاتصال

٣١ – لا تزال الاجتماعات الثلاثية تشكل إطارا بالغ الأهمية للاتصال والتنسيق بصورة دائمة بين اليونيفيل والطرفين المعنيين، والآلية الرئيسية لمعالجة المسائل الأمنية ومسائل العمليات العسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال الاجتماعات الثلاثية الدورية، التي يحضرها ممثلون رفيعو المستوى عن الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي ويترأسها قائد القوة، تعالَج المسائل الأمنية ومسائل العمليات العسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتناقَش التحقيقات التي تجريها اليونيفيل في الحوادث التي تحصل وفي انتهاكات القرار المذكور. وعقدت الأطراف الثلاثة، إضافة إلى اجتماعاتها الدورية، اجتماعا استثنائيا في ٤ آب/أغسطس بعد تبادل إطلاق النار الذي حدث في ٣ آب/أغسطس. وفي هذا الاجتماع الاستثنائي، ناقش الطرفان المبادرات التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تكرار هذا الحادث، وأكدا من جديد تمسكهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٢ – وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، صادق مجلس الوزراء اللبناني على اقتراح إنشاء آلية الحوار الاستراتيجي بين اليونيفيل والجيش اللبناني، وأحاله إلى وزارة الدفاع لكي تنشئ لجنة تنسيق دائمة مع اليونيفيل. وخُولت لجنة التنسيق الدائمة التماس المساعدة اللازمة من المسؤولين في الوزارات والإدارات العامة والمعاهد. وقبل اتخاذ هذا القرار، عقدت اليونيفيل والجيش اللبناني اجتماعات تمهيدية على مستوى العمليات ركزت على كيفية تعزيز التعاون بين أفرادهما المنتشرين جنوبي نهر الليطاني. وبناء على التوصية المنبثقة من الاستعراض التقني الذي شاركت في إجرائه إدارة عمليات حفظ السلام واليونيفيل، تحدد الغرض من آلية الحوار الاستراتيجي الرسمية الجديدة في إجراء تحليلات للقوات البرية والأصول البحرية، ووضع مجموعة من المؤشرات المرجعية للربط بين قدرات اليونيفيل ومسؤولياتها وقدرات الجيش اللبناني ومسؤولياته، بغية تبيان الموارد التي يحتاج إليها هذا الجيش لإنجاز المهام المطلوبة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتعتزم اليونيفيل الاتصال بلجنة التنسيق الدائمة وشعبة العمليات التابعة للجيش اللبناني، في أقرب فرصة ممكنة ، لبدء الحوار الاستراتيجي معهما.

٣٣ – وإضافة إلى ذلك، تواصلت المحادثات الدورية بين اليونيفيل والجيش اللبناني، على صعيد العمليات والصعيد التكتيكي. وشمل ذلك التواصل اليومي على المستويات اللازمة، وذلك عبر إبقاء الجيش اللبناني على ضباط اتصال في مقر اليونيفيل ومواقع آمر القطاع، واليونيفيل على ضابط اتصال في مقر قيادة الجيش اللبناني في قطاع جنوبي الليطاني في صور.

٣٤ – وتواصلت أيضا عمليات التواصل والتنسيق المنتظمة والمثمرة بين اليونيفيل وجيش الدفاع الإسرائيلي. وحافظ قائد اليونيفيل على علاقات مثمرة مع نظرائه في جيش الدفاع

الإسرائيلي ومع مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى. وأبقت اليونيفيل على ضباط اتصال في مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يحرز أي تقدم في مجال إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٥ - يدعو قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تنص على نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان بحيث لا تكون في لبنان أسلحة أو سلطة غير أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها. ومع ذلك، لا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في لبنان خارج سيطرة الدولة، في انتهاكٍ للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا يزال حزب الله، الذي يشكل الجماعة المسلحة الأضخم في لبنان، يحتفظ بقدرات عسكرية كبيرة خارج سيطرة الدولة، وأنا لا أزال أتلقى تقارير تؤكد أنه طوَّر ترسانته العسكرية وزادها بشكل كبير. وقادة حزب الله لا ينكرون هذه الادعاءات بإعلانهم مرارا أن تنظيمهم يمتلك قدرات عسكرية كبيرة، يدَّعون أنها لن تستخدم إلا لأغراض دفاعية، وتشكل هذه المسألة مادة خلافية أساسية في النقاش السياسي الدائر في لبنان.

٣٦ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات مسلحة عنيفة في منطقة برج أبي حيدر ببيروت بين مناصري حزب الله وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)، وهي جماعة سنية متحالفة سياسيا مع المعارضة. وسرعان ما اتسعت دائرة هذه الاشتباكات التي أدت إلى سقوط ثلاثة قتلى بينهم مسؤول كبير في حزب الله، لتشمل مناطق متاخمة في بيروت، استمرت ساعات عدة. وشكل استخدام الأسلحة الرشاشة وقذائف من نوع آر. بي. جي في القتال تذكيرا صارخا بانتشار الأسلحة على نطاق واسع في لبنان وبما تشكله من مخاطر على صون الاستقرار الداخلي.

٣٧ - كما أن وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات ما زال يمثل تحديا لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. وقد تجلى ذلك أيضا عبر البيان الذي أدلى به في ٣١ آب/أغسطس أحمد جبريل، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والذي أعلن فيه أن تنظيمه لن يسلم سلاحه إلى السلطات اللبنانية. وقد طلبت من الحكومة اللبنانية تفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية وجماعة فتح - الانتفاضة، ومن حكومة الجمهورية العربية السورية التعاونَ مع هذه الجهود. ولكن للأسف، لم يُحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في نزع سلاح هاتين الجماعتين، على نحو ما دعا إليه القادة اللبنانيون في جلسة هيئة الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦ وأعادوا تأكيده في جلسات هيئة الحوار الوطني

اللاحقة التي ما برحت تُعقد منذ عام ٢٠٠٨ وفي البيان الوزاري الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٣٨ - وفي ١٣ آب/أغسطس، قُتل عبد الرحمن عوض، القائد المزعوم لفتح الإسلام في لبنان، ونائبه في مواجهة مع الجيش اللبناني في سهل البقاع لدى محاولتهما الفرار من لبنان. ويشار إلى أن عوض محكوم عليه غيابيا لقيامه باعتداءات بالقنابل وارتكابه جرائم قتل على مدى السنوات الثلاث الماضية. وكان مسؤولون أمنيون لبنانيون أفادوا أنه كان مختبئا في الآونة الأخيرة في مخيم عين الحلوة قرب صيدا.

٣٩ - واتسم الوضع الأمني داخل المخيمات الفلسطينية بالهدوء عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يفَد عن حصول سوى عدد قليل من الحوادث، وذلك بفضل تزايد التعاون في المسائل الأمنية بين الفصائل الفلسطينية والأجهزة الأمنية اللبنانية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ارتفعت حدة التوتر في مخيم عين الحلوة عندما هددت علنا جماعة، يُعتقد بأنها متعاطفة مع تنظيم القاعدة، باغتيال أحد قادة حركة فتح المحليين المسؤول عن التعاون الأمني مع السلطات اللبنانية.

٤٠ - ومن شأن معالجة الأوضاع المعيشية المزرية للاجئين الفلسطينيين في لبنان أن يكون لها وقع إيجابي على الوضع الأمني داخل المخيمات، ويخفف من التهديدات الأمنية المحتملة للبنان ككل. وبالطبع، فإن تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو أمر أشد ما تكون الحاجة إليه، لن يمس بإيجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل. وفي ١٧ آب/أغسطس، أقر المجلس النيابي اللبناني تعديلات هامة على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي من شأنها أن تحسن قدرة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على الوصول إلى سوق العمل في القطاع الخاص. وقد رحبت الأمم المتحدة بهذه القرارات باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح وهي تتطلع إلى تنفيذها بصورة فعلية.

٤١ - ومن المهم نزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان من خلال عملية سياسية يقودها اللبنانيون. وفي هذا الصدد، ترأس الرئيس سليمان جلسة جديدة لهيئة الحوار الوطني استمع خلالها المشاركون إلى عرض لاستراتيجية دفاعية وطنية مقبلة وناقشوها واتفقوا على مواصلة درسها على أساس الاقتراحات المقدمة حتى الآن وتلك التي يُتوقع أن يقدمها المشاركون. كما أعاد المشاركون التأكيد على أهمية التوافق الوطني وعلى ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني في البلد. وأعربوا عن التزامهم بالقرارات المتخذة في الجلسات السابقة التي عقدتها

هيئة الحوار، لا سيما تلك المتصلة بنزع سلاح الفصائل الفلسطينية خارج المخيمات. واتفقوا على الاجتماع مجددا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٤٢ - وقدم المشاركون في جلسات هيئة الحوار الوطني منذ استئنافها في عام ٢٠٠٨ حتى الآن ما مجموعه سبعة اقتراحات بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. وقد كشف أربعة من واضعي هذه الاقتراحات مضمون مقترحاتهم. ولم يقدم ممثلا حزب الله وتيار المستقبل مقترحاتهما بهذا الشأن حتى الآن. وتُظهر المقترحات المتداولة حاليا في الأوساط العامة مجالات تقارب، ولكنها تُبرز أيضا في الوقت عينه تصورات مختلفة اختلافا كبيرا للتهديدات التي يواجهها لبنان وللخيارات الاستراتيجية لكيفية التصدي لها. وشُكلت في عام ٢٠٠٩ لجنة خبراء تضم ممثلين عن المشاركين في هيئة الحوار الوطني كُلفت إيجاد أرضية مشتركة بين المقترحات التي قدمها المشاركون. وحتى تاريخه، لم يسمِّ جميع المشاركين ممثليهم في لجنة الخبراء هذه. وأنا أشجع اللجنة على الاجتماع بانتظام وإحراز تقدم في عملها.

٤٣ - وأظهرت هيئة الحوار الوطني أنها تشكل آلية هامة لبناء التوافق بين الزعماء اللبنانيين وللحفاظ على الاستقرار الداخلي. ورغم الاختلافات التي لا تزال تعترض التوصل إلى اتفاق بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية على المدى القصير، اتفق المشاركون في الحوار الوطني على أهمية ضمان التنفيذ التام لاتفاق الطائف واقترحوا عددا من المبادرات الإصلاحية التي يرونها ضرورية لإحراز مزيد من التقدم في موضوع الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. وأنا أشجع المشاركين على مواصلة التركيز على وضع هذه الاستراتيجية التي ستحكم العلاقات بين الجماعات المسلحة والدولة، تمهيدا لاستكمال نزع سلاح الميليشيات المسلحة، على نحو ما يدعو إليه القراران ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

دال - حظر الأسلحة

٤٤ - في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قرر مجلس الأمن أن تتخذ جميع الدول تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع علمها، ببيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد. كما طالب الحكومة اللبنانية بتأمين حدودها وغيرها من المعابر لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تبلغ الحكومة اللبنانية عن أي انتهاك لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). أما الحكومة الإسرائيلية فتواصل، من جهتها، الادعاء بأن حزب الله يواصل إعادة تسلحه. ووفقا للحكومة الإسرائيلية، ما زال حزب الله يملك أكثر من ٠٠٠ ٥٥ من القذائف والصواريخ، بل هو يسعى إلى الحصول

على أسلحة أكثر تطورا. وخلال زيارة قام بها منسقي الخاص لشؤون لبنان إلى إسرائيل، نقلت الحكومة الإسرائيلية إليه ادعاءات بحصول خروقات لحظر الأسلحة عبر الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. ومع أن الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات على محمل الجد، فهي غير قادرة على التحقق من صحة هذه المعلومات بشكل مستقل.

٤٦ - وواصلت الحكومة اللبنانية إحراز تقدم في وضع استراتيجية وطنية لضبط حدودها البرية. وقدم المنسق الوطني الذي عُيِّن في آذار/مارس للإشراف على وضع هذه الاستراتيجية مشروع استراتيجية إلى رئيس الوزراء في آب/أغسطس. ورئيس الوزراء هو في صدد استعراض المشروع قبل عرضه على الحكومة لإقراره. وسيتناول مشروع الاستراتيجية تطوير وتحديث المعابر الحدودية القانونية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، بما في ذلك فتح معبر قانوني جديد سيرفع العدد الإجمالي لهذه المعابر إلى ستة، تبعاً للاتفاقات الموقعة بين الحكومتين في تموز/يوليه. كما سيتناول قضايا مراقبة الحدود البرية من قبل وحدات مخصصة لذلك من الجيش اللبناني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحدودية. وفي ما يتعلق بمراقبة الحدود البرية، أبلغ قائد الجيش اللبناني منسقي الخاص أن الجيش مستعد للاضطلاع بهذه المهام الجديدة بنشر ثلاثة أفواج حدودية مكونة من وحدات مخصصة لذلك، لكنه أشار إلى أن هذا الأمر سيتطلب معدات إضافية وتطويرا للبنية التحتية. وفي هذا الصدد، بقي منسقي الخاص على اتصال وثيق مع سفراء الدول المانحة التي لا تزال ملتزمة دعم تنفيذ استراتيجية ضبط الحدود لدى إقرارها.

٤٧ - وعلى الأرض، تواصل القوة المشتركة لضبط الحدود، التي تضم نحو ٧٠٠ من عناصر الأجهزة الأمنية الأربعة في لبنان (الجيش والأمن الداخلي والأمن العام والجمارك) عملياتها على طول الحدود الشمالية مع الجمهورية العربية السورية. أما على الحدود الشرقية فما زال للجيش اللبناني نحو ٦٠٠ جندي ولقوى الأمن الداخلي نحو ٢٠٠ فرد منتشرين على بقعة تمتد بطول ٨٠ كيلومترا بمحاذاة منطقة عمليات القوة المشتركة الحالية، وصولا إلى عرسال. ويعتزم الجيش اللبناني حاليا نشر فوج حدودي ثالث تمتد منطقة عملياته بين عرسال والمصنع.

٤٨ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر موجهتين من نائب الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أكدت الحكومة الإسرائيلية أن الأطراف المعنية لم تتخذ إجراءات مُجدية لمكافحة تهريب الأسلحة رغم الجهود المبذولة من الأمين العام والبلدان المانحة لمعالجة هذه القضية بشكل فعلي.

٤٩ - وتعتبر السلطات اللبنانية أن التعاون الذي تبديه السلطات السورية في ما يتعلق بضبط الحدود، ولا سيما في ما يتصل بالقضايا الأمنية، تعاون مُرضٍ. ولكن ضبط الحدود بشكل فعال ما زال في الوقت نفسه يتأثر سلبا بعدم ترسيم الحدود أو تعليمها وباستمرار وجود قواعد عسكرية فلسطينية متداخلة على الحدود بين البلدين.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - يواصل المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام تنسيق العمليات الإنسانية لإزالة الألغام في جنوب لبنان من خلال المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام الموجود في النبطية. كما يواصل مركز الأمم المتحدة لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام القيام بمهام الاتصال بين اليونيفيل والمركز الإقليمي في مجال العمليات وإصدار وثائق الاعتماد وضمان الجودة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُددت ثلاثة مواقع استهدفتها القنابل العنقودية وسُجل حتى تاريخه ما مجموعه ١ ١٢٤ قنبلة.

٥١ - ومنذ انتهاء التراع في آب/أغسطس ٢٠٠٦، بلغ عدد الحوادث المسجلة في صفوف المدنيين ٢٨٦، تسببت بقتل ٣٠ شخصا وإصابة ٢٥٦ آخرين، في حين ظل عدد الحوادث المسجلة للفترة نفسها بين الأفراد العاملين في إزالة الألغام نتيجة أنشطة إزالة الألغام ٦٠ حادثا شملت ١٤ حالة وفاة و ٤٦ إصابة.

واو - ترسيم الحدود

٥٢ - شجع مجلس الأمن بشدة في الفقرة ٤ من القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على نحو ما أشير إليه في الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الرد إيجابا على طلب الحكومة اللبنانية ترسيم حدودهما المشتركة. ويبدو أن هناك توافقا متجددا برز في أعقاب الاجتماعات التي عُقدت بين رئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس الوزراء اللبناني في دمشق يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه، على ضرورة المضي في الترسيم. وإن هذا التوافق يؤكد من جديد الالتزامات التي تمخض عنها اجتماعا القمة بين الرئيس الأسد والرئيس سليمان في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٠.

٥٣ - ولم يحرَز أي تقدم بشأن قضية منطقة مزارع شبعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فرغم طلباتي المتكررة، لم أتلق أي رد من إسرائيل التي لا تزال تحتل تلك المنطقة، أو من الجمهورية العربية السورية، بشأن التحديد الجغرافي المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). واستمر المسؤولون السوريون في تأكيد اعترافهم بلبنانية منطقة مزارع شبعا

ولكنهم يصرون على وجوب انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا قبل ترسيم الحدود في تلك المنطقة.

ثالثا – أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٤ – ما زال أمن موظفي اليونيفيل وسلامتهم يشكلان أولوية. وبصرف النظر عن التزام جميع الأطراف ضمان سلامة اليونيفيل وأمنها، ومسؤولية الحكومة اللبنانية عن حفظ القانون والنظام، واصلت البعثة تطبيق تدابير تخفيف حدة المخاطر المحيطة بأفرادها وموجوداتها ومنشآتها والعمل في الوقت نفسه على ضمان تنفيذ ولايتها. واستمر تلقي اليونيفيل تهديدات أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما واصلت اليونيفيل والسلطات اللبنانية والجيش اللبناني تعاونها وبذل جهود مشتركة لضمان التصدي بشكل مناسب للتهديدات الأمنية للبعثة.

٥٥ – وواصلت اليونيفيل متابعة أربع دعاوى في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أفراد متهمين بتشكيل جماعات مسلحة لشن هجمات ضد اليونيفيل. وفي ١٠ آب/أغسطس، دينَ اثنان منهما وحُكم عليهما بالسجن لسنة وثلاث سنوات، على التوالي، لتورطهما في الاعتداء الذي استهدف مركبة لليونيفيل شمال صيدا في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتجرى حاليا محاكمة ٢٢ متهما آخرين في الدعاوى الثلاث الباقية. وكما ورد في الفقرة ٣٨ أعلاه، فقد أفيد عن مقتل القائد المزعوم لفتح الإسلام في لبنان في ١٣ آب/أغسطس. وكان يشتبه بتورط عوض في أغلبية الهجمات التي خُطط لها ونُفذت ضد اليونيفيل والجيش اللبناني.

رابعا – انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٦ – في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل ١١ ٨٧٧ فردا ٤٦٥ منهم من النساء. وتضم البعثة ٣٢٨ موظفا دوليا و ٦٥١ موظفا وطنيا، من المدنيين، ٩٢ و ١٦٥ منهم، على التوالي، من النساء. كما تحظى اليونيفيل بدعم ٥٤ مراقبا من فريق مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الموجودين في لبنان، لا نساء بينهم. ومن المقرر وصول سرية حماية من القوة السري لانكية وسرية هندسة كمبودية وسرية شرطة عسكرية تزانية في تشرين الثاني/نوفمبر. والعمل جار على تنفيذ التوصيات المنبثقة من المراجعة الفنية المشتركة، بما في ذلك التعديلات الموصى بها لهيكلية القوة وموجوداتها واحتياجاتها.

٥٧ – ورغم تمديد فترة تولي إيطاليا قيادة القوة الضاربة البحرية حتى ٣١ آب/أغسطس، فقد تعذَّر العثور على خلف لها. وإلى أن تقدم إحدى الدول القيادية مرشحا لها، ستضطلع

القوة الضاربة البحرية بولايتها مؤقتا بإمرة قيادة موجودة في البر من خلال إناطة المراقبة العملانية بقائد القوة. ويشكل هذا الترتيب تدبيرا احتياطيا على المدى القصير. وسيظل موضوع القيادة المقبلة للقوة الضاربة البحرية سواء انطلاقا من سفينة رئيسية في البحر أو وفق هذا الترتيب المؤقت من على الشاطئ، مدعاة للقلق. فكما ذكرتُ في رسالتي إلى مجلس الأمن (S/2010/430 و Corr.1) المشار إليها أعلاه، كي يتسنى للقوة الضاربة البحرية التابعة لليونيفيل مواصلة الاضطلاع بولايتها المزدوجة – مساعدة البحرية اللبنانية في منع دخول الأسلحة أو العتاد ذي الصلة غير المأذون به إلى لبنان بحراً من خلال تنفيذ عمليات اعتراض بحري، وتوفير التدريب لأفراد البحرية في ذلك البلد – يجب توفير الأعتدة والقيادة البحرية اللازمة. ويبلغ القوام الحالي للقوة الضاربة البحرية سبع سفن، وهو مكون من فرقاطتين وطرّادة وثلاثة زوارق دورية ومركب إمداد، مدعومة بطائرة هليكوبتر.

خامسا – الملاحظات

٥٨ – إن الأحداث التي شهدتها هذه الفترة المشمولة بالتقرير تشير عموما إلى تدهور الوضع في لبنان. لقد أعربت عن قلقي العميق إزاء تبادل إطلاق النار بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي الذي حصل في ٣ آب/أغسطس، والذي زُهقت فيه أرواح من الجانبين. إنني أحث الطرفين على بذل كل ما في وسعهما لضمان عدم تكرار هذا الحادث، وعلى التعاون بشكل وثيق مع اليونيفيل في جهودها الرامية إلى منع تكراره. ويشجعني أن الطرفين أكدا مجددا التزامهما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأدعوهما إلى أن يحترما وقف الأعمال القتالية والخط الأزرق بأكمله احتراما تاما.

٥٩ – وأود أن أشير إلى أن تحديد الخط الأزرق في عام ٢٠٠٠ اضطلعت به الأمم المتحدة حصرا لتنفيذ الغرض العملي المتمثل في التأكد من انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان امتثالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، دون المساس بأي اتفاقات حدودية قد تُبرم في المستقبل. وقد تعهد الجانبان، رغم ما أبداه كل منهما من تحفظات في عام ٢٠٠٠، احترامَ الخط الأزرق على نحو ما حددته الأمم المتحدة. وأنا أحث مرة أخرى الطرفين على بذل كل ما في وسعهما لمنع حصول انتهاكات للخط الأزرق، وعلى العمل متحلين بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي تدابير قرب الخط الأزرق يمكن أن يساء فهمها أو أن تُعتبر استفزازية من الجانب الآخر. يجب احترام الخط الأزرق بكامله.

٦٠ – وبصرف النظر عن البيئة الاستراتيجية الجديدة والاستقرار النسبي السائد في جنوب لبنان الذي ساعدت اليونيفيل في إشاعته، بالتعاون مع الجيش اللبناني، فإن الوضع لا يزال متقلبا ويتعين على الطرفين بذل جهود أكبر للمضي في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا

تاما. كما يلزم بذل جهود مطردة على المدى الطويل لضمان خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة غير تابعين للحكومة اللبنانية واليونيفيل، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦١ - وأنا أعتبر أن من الأولوية حل قضية استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق. لذا أحث إسرائيل على سحب قواتها وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دون مزيد من التأخير. واليونيفيل على أهبة الاستعداد لتسهيل هذا الانسحاب. وأنا أتطلع إلى خروج المناقشات الجارية المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه بنتائج ناجحة، ما يمكن أن يساعد في إعادة إحياء الزخم من أجل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على نطاق أوسع.

٦٢ - ويساورني القلق إزاء استمرار انتهاك جيش الدفاع الإسرائيلي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية بصورة شبه يومية من خلال عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. فهذه العمليات تزيد من حدة التوتر في جنوب لبنان. كما أنها تؤثر سلبا على مصداقية الجيش اللبناني واليونيفيل. وأنا أدعو إسرائيل مرة أخرى إلى احترام سيادة لبنان بوقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية فورا.

٦٣ - إن الجيش اللبناني، كشريك استراتيجي لليونيفيل، يضطلع بدور رئيسي في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأنا أرحب بنشر لواء إضافي من الجيش اللبناني في جنوب لبنان أواخر تموز/يوليه ٢٠١٠. وأرحب أيضا بإقرار الحكومة اللبنانية تنفيذ آلية الحوار الاستراتيجي بين اليونيفيل والجيش اللبناني. وأشجع اليونيفيل والجيش اللبناني على إطلاق آلية الحوار الاستراتيجي الجديدة هذه في أقرب فرصة ممكنة.

٦٤ - ويواصل الجيش اللبناني القيام بعمله يحدوه التزام وتصميم راسخان، وهو ما برح يعزز قدراته تدريجا بمساعدة من المانحين الدوليين. وأنا ممتن للبلدان التي تساعد في تجهيز الجيش اللبناني وتدريبه، بما في ذلك القوات البحرية، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم هذا الدعم المطلوب البالغ الأهمية لبناء قدرات الجيش اللبناني. فتوفير هذا الدعم ضروري لتمكين الجيش اللبناني من تحمل مسؤولية فعلية عن الأمن في منطقة عمليات اليونيفيل، وعند نقاط الدخول البحرية إلى لبنان في المستقبل.

٦٥ - كما يساورني القلق إزاء الحوادث المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير التي أعاقت حرية حركة اليونيفيل وعرّضت جنود حفظ السلام التابعين لها للخطر. فحرية حركة اليونيفيل وأمن أفرادها وسلامتهم تشكل جميعها جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لمهامها،

وفقا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و (٢٠٠٧) ١٧٧٣. والمسؤولية الرئيسية عن ضمان حرية تنقل أفراد اليونيفيل في منطقة العمليات تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

٦٦ - وأنا ممتن لجميع البلدان المساهمة بقوات لالتزامها المستمر باليونيفيل وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أيضا أن أشيد برئيس اليونيفيل وقائد القوة وبجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين ما زالوا يؤدون دورا بالغ الأهمية في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك بالمنسق الخاص لشؤون لبنان وموظفي مكتبه.

٦٧ - ويتعين الحفاظ على الاستقرار الداخلي في لبنان كي تتمكن حكومة الوحدة الوطنية من اتخاذ التدابير الواردة في بيانها الوزاري الهادفة إلى تعزيز سلطة الدولة اللبنانية، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يساورني القلق من الارتفاع الملحوظ في حدة التوتر السياسي في لبنان ومن التحديات الأخيرة التي تواجهها سلطة مؤسسات الدولة من قبل ممثلي حزب الله وبعض حلفائه. كما أقدر الجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية لدعم الحكومة اللبنانية في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وآمل في أن يتواصل بذل هذه الجهود البناءة. وأدعو الزعماء اللبنانيين إلى مواصلة العمل من أجل الحؤول دون حصول أزمة سياسية يخشى البعض في لبنان إمكان اندلاعها في شكل أعمال عنف.

٦٨ - ولا أزال أشعر بقلق عميق من الانتشار الواسع للأسلحة في لبنان. وهذا ما أكدته السلطات الحكومية وأثبتته سرعة توسع رقعة المواجهة المسلحة التي حصلت في ٢٤ آب/أغسطس في بيروت بين مناصري حزب الله والأحباش داخل المدينة. لذا أطلب من القادة اللبنانيين اتخاذ كل ما يمكن من تدابير لمنع استخدام الأسلحة من قبل مناصريهم، فهو يتعارض بشكل مباشر مع قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٩ - إن وجود جماعات مسلحة في لبنان تعمل خارج سيطرة الدولة يشكل تحديا لقدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها على أراضيها وانتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا أزال أعتقد أنه ينبغي نزع سلاح الجماعات المسلحة من خلال عملية سياسية يقودها اللبنانيون تؤدي إلى وضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة. وأرحب، في هذا الصدد، بمواصلة هيئة الحوار الوطني جلساتها. وأنا أدرك أن هذه الآلية توفر أساسا ضروريا لتعزيز الوحدة الوطنية وإيجاد توافق بشأن القضايا الرئيسية التي تثير المخاوف على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فأنا أشجع المشاركين على إحراز مزيد من التقدم نحو وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج مسألة الجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة. وأعتقد أنه من الضروري أن يبذل القادة اللبنانيون، بتوجيه من رئيسهم، جهودا مطردة في هذا الصدد.

ومن شأن اعتماد معايير يمكن على أساسها تقييم التقدم المحرز أن يضفي مصداقية أكبر على جهودهم.

٧٠ - وأنا أطلب من الحكومة اللبنانية تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذها هيئة الحوار الوطني، على نحو ما أكد المشاركون في جلستها الأخيرة التي عُقدت في ١٩ آب/أغسطس، في ما يتعلق بإزالة القواعد العسكرية الفلسطينية خارج المخيمات. فالسلطات اللبنانية تدرك أن وجود معظم هذه القواعد في مناطق متداخلة على جانبي الحدود بين الجمهورية العربية السورية لبنان وإمكان الوصول إليها من الأراضي السورية، يحتمان على البلدين التعاون بينهما تحقيقا لهذا الهدف.

٧١ - كما أشجع لبنان على مواصلة جهوده الرامية إلى مراقبة حدوده، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى منع نقل الأسلحة والأعتدة المتصلة بها إلى كيانات أو أفراد في لبنان دون موافقة الدولة اللبنانية. وما أُحرزَ من تقدم حتى الآن في وضع استراتيجية شاملة للحدود اللبنانية يعطي مؤشرا إيجابيا، والأمر سيّان بالنسبة إلى استمرار عمل القوة الحدودية المشتركة على طول الحدود الشمالية مع الجمهورية العربية السورية. وأنا أتطلع إلى اعتماد الاستراتيجية الشاملة للحدود اللبنانية في المستقبل القريب. كما أنني ممتن للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة من أجل تحسين قدرات لبنان على ضبط الحدود، وأطلب من المجتمع الدولي دعم تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للحدود اللبنانية لدى إقرارها.

٧٢ - ومع أن ترسيم الحدود وتعليمها بين الجمهورية العربية السورية ولبنان قضية ثنائية، فإن الترسيم ضروري لتمكين لبنان من بسط سيطرته وممارسة سيادته الكاملة على جميع أراضيه، طبقا لما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأطلب من الجمهورية العربية السورية ولبنان إحراز مزيد من التقدم في هذه القضية وأرحب بما أعربا عنه من نوايا متجددة لترسيم حدودهما المشتركة، على نحو ما دعا إليه قرار المجلس ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وأعاد تأكيده القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٣ - وأتطلع إلى قيام الحكومتين بخطوات ملموسة في هذا الصدد في الأشهر المقبلة. كما أنوي مواصلة بذل جهودي الدبلوماسية من أجل حل قضية منطقة مزارع شبعا. وأطلب مرة أخرى من إسرائيل والجمهورية العربية السورية تقديم ردودهما بشأن التحديد الجغرافي المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي كنت قدمتُه بناء على أفضل المعلومات المتاحة.

٧٤ - ولا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان مدعاة للقلق البالغ. فاحترام حقوق الإنسان الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين مستوياتهم المعيشية. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعاني نقصا كبيرا في تمويل برامجها العادية الهادفة إلى تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين وفي تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد. لذا أطلب من الحكومة اللبنانية والجهات المانحة مواصلة الجهود لمعالجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان باعتباره مسألة ذات أولوية. وأحث كذلك الجهات المانحة، بما فيها بلدان المنطقة، على مواصلة، وإذا أمكن زيادة، دعمها للأونروا.

٧٥ - وأنا لا أزال أدرك كل الإدراك أن تنفيذ لبنان وإسرائيل لالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يتأثر إلى حد كبير بحركة التطورات التي تشهدها المنطقة ككل. ومن شأن إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في الشرق الأوسط أن يسهم في توليد زخم إيجابي بالنسبة إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واستقرار لبنان.

٧٦ - وأطلب من إسرائيل ولبنان القيام بالخطوات اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتحقيق ما يعتبره مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) حلا طويل الأجل يحكم العلاقات بينهما. إن تحقيق هذا الحل لا يمكن ولا ينبغي فصله عن ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وأهيب بالأطراف وجميع الدول الأعضاء العمل بشكل حاسم تحقيقا لهذا الهدف.